

الأجور التنافسية والقروض الميسرة كقيلة بالحد من البطالة



بغداد- مصطفى الهاشمي

عد باحث اقتصادي مشكلة البطالة واحدة من اهم واخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصادات ومجتمعات الدول سواء المتقدمة منها او النامية ، وقد تعرض الاقتصاد العراقي الى بطالة مزمنة نتيجة لحربي الخليج الاولى والثانية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت مطلع تسعينيات القرن الماضي ، فضلا عن احداث ٢٠٠٣ ، وغيرها من الاسباب الفنية والادارية التي فاقمت من حجم المشكلة لتصل معدلات البطالة الى ما هي عليه اليوم، ما يقتضي وضع حلول آنية وجذرية لها، وقال المستشار في المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي د. احمد الحسيني : لقد اصبح موضوع تفشي البطالة في صفوف الشباب الخريجين، وعلى وجه الخصوص حملة الشهادات، لاينفع التغاضي عنه خصوصا ان حجم هذه المشكلة اصبح يتسع عاما بعد آخر وبدأت تصبح مشكلة سياسية ، اضافة لكونها مشكلة اقتصادية واجتماعية أخذة بالتفشي في الاقتصاد العراقي وباتت تشكل خطرا استراتيجيا ليس على الوضع الاقتصادي فحسب ، وانما حتى على مستوى الامن الوطني.

واقترح الحسيني في تصريح لـ(الصباح) بعضا من الافكار التي يمكن تطويرها لمعالجة هذه المشكلة ومنها « ان القطاع الحكومي متضخم ويعاني من البطالة المقنعة ، وهذا مايستدعي اعادة دراسة مستوى الاجور اذا ما اردنا توفير بيئة استثمارية جاذبة وتشجيع عمل القطاع الخاص ، اي بمعنى جعل مستوى الاجور في العراق تنافسيا لاجتذاب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية سواء الاجنبية منها او المحلية.

واضاف بخلاف ذلك فان الشركات الراغبة بالاستثمار ستميل الى العمالة الاجنبية بالنظر لانخفاض مستوى أجرها الحدي قياسا بالانتاجية الحدية ما ينعكس سلبا على معدلات البطالة ويجعلها تميل الى الارتفاع . ودعا الحكومة ممثلة بقطاعها العام ، الى ان تكون معنية بالعاطلين عن العمل وفقا لاحتياجات السوق ، ويتم ذلك من خلال تبني الحكومة لستراتيجية تعمل على امتصاص فائض قوة العمل من خلال اقامة دورات تدريبية وتأهيلية لمن يرغب بالعمل في المجالات التي يطلبها السوق ، مؤكداً ضرورة ان تضع الحكومة خطة لذلك فمثلا يتم تصميم اختبارات محددة للمتقدمين للحصول على العمل ومن يجتاز تلك الاختبارات يعتبر مؤهلا للحصول على ذلك العمل .

والمح الى ضرورة ان تتكفل الحكومة بجميع نفقات التدريب والتأهيل للمتقدمين الذين اجتازوا الاختبار ، وفي حالة عدم التزام المتقدم للشروط والضوابط يتحمل جميع النفقات التي انفقت على تدريبه ويكون مسؤولا عن ارجاعها الى الحكومة .

كما تكون الحكومة معنية بدفع كل او جزء من رواتب الموظفين الذين لديهم الرغبة بالعمل في القطاع الخاص ، وهذا التوجه له فائدتان ، تخفيف العبء والضغط على القطاع العام وتخفيض معدلات البطالة المقنعة التي تعاني منها معظم مؤسسات القطاع العام من جهة ، ومن جهة اخرى فسمح المجال للقطاع الخاص ان يمارس دوره في النشاط الاقتصادي وان يكون جزءا من حل المشكلة من خلال امتصاص فائض قوة العمل . واكد انه لحل مشكلة البطالة فهناك ضرورة لان تعمل الحكومة على توفير القروض الميسرة للعاطلين عن العمل وخصوصا فئة الشباب والخريجين ، على ان تكون القروض المقدمة مشروطة بتقديم طالب القرض مايسمى خطة عمل المشروع (Project Plan Business) ، مبينا ان هذا الاسلوب معمول به في جميع الدول التي تعاني من استفحال مشكلة البطالة لديها ، واعرب الحسيني عن اعتقاده بان مثل هذا التوجه يمكن تطبيقه في العراق نظرا لكبر حجم العوائد المالية التي تملكها الدولة والمرتبطة بعائدات تصدير النفط الخام . لافتا الى ضرورة قيام الدولة بدعم المصارف الخاصة التي تقوم باقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والافادة من تجربتها في هذا المجال.

واكد المستشار اهمية التنسيق بين وزارات الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، لتبني سياسة حكومية تسعى الى التوسع في مجال مشاريع الاسكان والاعمار وذلك من خلال اعتماد اسلوب كثافة العمل في المراحل الاولى من تلك المشاريع ، موضحا ان اهمية هذا الطرح تنبع لكون قطاع الاعمار والاسكان يعد من اكثر القطاعات الاقتصادية استيعابا للايدي العاملة وخصوصا غير الماهرة .

ودعا الحسيني وزارتي الزراعة والموارد المائية تبني سياسات من شأنها استيعاب اكبر عدد ممكن من العاطلين على العمل ، مشيرا الى انه يمكن تنفيذ هذه السياسات من خلال تشجيع المزارعين والفلاحين على زيادة انتاجهم الزراعي مقابل شراء الحكومة لمحصولهم او من خلال تشجيع العمل الزراعي الجماعي من خلال اصدار قانون تمليك الاراضي الزراعية لمن يستصلحها .

ولفت الحسيني الى الحاجة الملحة لتوسيع رقعة عمل المرأة في مفاصل حكومية مهمة كالمستشفيات والمراكز الصحية ، وهذا مايفرض على المؤسسة الدينية في العراق ان تتبنى مشروعا اصلاحيا توعويا يهدف الى نشر الوعي الاقتصادي وفسح المجال امام المرأة لتأخذ دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.